Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخاصّة والعرض العامّ[1]

قال المصنّف : «وثانيهما[2] : هو أنّ الصّفة الخارجة عن الماهية :
إمّا إن كانت مخصوصة بنوع واحد – أيّ نوع كان ، سواء شملت جملة أفراد [ذلك][3] النّوع أو لم تشمل – تسمّى : خاصّة ؛ أو لا تكون كذلك ، وتسمّى : عرضًا عامًّا[4] .

قال المفسّر : هذا هو التقسيم الثّاني ، وهو : البحث في الخاصّة والعرض العامّ . فنقول : إنّ العرض :

– إمّا أن يكون خاصًّا بنوع واحد دون غيره – وهو الخاصّة – سواء كان :
– لازمًا ، كالمستعدّ للضّحك للإنسان ؛
– أو مفارقًا ، كالضاحك بالفعل له .

ويخرج منه : أنّ الخاصّة إمّا أن تكون مساوية أو أخصّ ؛ وسواء كانت : مطلقة : وهي التي لا توجد خارجة عن النّوع أصلاً ، كالكتابة والضحك للإنسان[5] ؛ أو مضافة : وهي التي لا توجد في بعض ما يخالف [11و] النّوع دون بعض . فتكون خاصّة لذلك النّوع بالنسبة إلى ما لم يوجد فيه ، نحو كون الجوهر غير قابل للاشتداد والضّعف ؛ فإنّ ذلك خاصّة له لا بالنّسبة إلى الكلّ ؛ فإنّ الكم وبعض الكيف كذلك له لا بالنسبة إلى البعض ؛

---

1 المقصود بالعرض هنا : العرضي ، وليس العرض المقابل للجوهر . (انظر : إشارات ابن سينا : 92/1) .

2 يعني التقسيم الثاني للخارج عن الماهية ؛ وقد تقدّم التقسيم الأوّل (ص : 110 وما بعدها) .

3 زيادة من (أ) و(ل) .

4 راجع : (أ) : 1ظ ، و(ل) : 2و .

5 في الأصل ، وردت هذه الجملة الأخيرة مكررة ، سهوًا لا ريب .